الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

الجلسة الثالثة والعشرون

المعقودة يوم الثلاثاء

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

LIBRARY

JAN 21 1982

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

الرئيس : السيد بروتو بيننفرات (اندونسيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد سيلي

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٢٨ - الادارة والمالية والتنظيم (تابع)

Distr. GENERAL

A/C.5/36/SR.23

12 January 1982

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

81-57447

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)
(A/36/6 و 7 و 38 (الفصلان الخامس والسابع (دال))

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٢٨ - الادارة والمالية والتنظيم (تابع)

١ - السيد لحلو (المغرب) : قال انه يمكن أن يكون لمختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، مثل القرارات المتصلة بخدمات اللغات ، أثر على الميزانية المقترحة لفترة السنتين القادمتين . وأضاف انه قد طلب من الامين العام أن يقدم تقريرا عن الآثار المترتبة على هذه القرارات . وتساءل عما اذا كان من الممكن ابداء الموافقة على اقتراحات الميزانية قبل أن يتاح التقرير ، أو ما اذا كان ينبغي اعتبار الموافقة على الاقتراحات في القراءة الأولى مؤقتة فحسب .

٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان المسائل المتعلقة بخدمات اللغات تندرج تحت الباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وليس تحت الباب ٢٨ . وأضاف انه سينظر عند عرض الباب ٢٩ في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٣٥/٢٢٥ بشأن التطوير الوظيفي لموظفي اللغات (A/C.5/36/4) وفي تعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٢٩-٦ من تقريرها .

٣ - السيد لحلو (المغرب) : قال انه لم يكن في ذهنه سوى قرار الجمعية العامة بشأن ادخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل في الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار ٣٥/٢١٩ الف) . وأضاف انه لابد وأن يكون قد تم وضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك القرار ؛ وهذه يجب أن تنعكس تبعا لذلك في الاقتراحات المقدمة فيما يتصل بالباب ٢٨ بما يبين كيفية توزيع موارد اللغات فيما بين الادارات المختلفة للأمانة العامة ، وذلك ما لم يكن قد تم تناول تلك الترتيبات بالفعل ، تحت الباب ٢٩ .

٤ - السيد بيفن (مدير شعبة الميزانية) : قال ان تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع سيصدر في غضون عشرة أيام تقريبا ، وانه يمكن للوفد المغربي أن يقرر عندئذ ما اذا كان ينبغي الموافقة على اقتراحات الميزانية ذات الصلة في القراءة الأولى .

٥ - السيد وليامز (بنما) : اقترح انه ينبغي النظر في الباب ٢٨ دال (ادارة الخدمات العامة ، المقر) بالتزامن مع الباب ٣٢ (التشييد والتحديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لأماكن العمل) وتقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة .

٦ - الرئيس : قال انه لا يفسر اقتراح ممثل بنما على أنه عائق لنظر اللجنة في الباب ٢٨ في المرحلة الحالية .

٧ - السيد بالاماريشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه على الرغم من أن اللجنة الاستشارية أحسنت القيام بعملها اذ أوصت باجراء تخفيضات في التقدير المقدم من الأمين العام للباب ٢٨ تبلغ في مجموعها حوالي ٣ ملايين من الدولارات ، فان وفده يعتقد أنها كان يمكن أن توصي بالمزيد من التخفيضات ، ولا سيما في ضوء ما طالب به الكثير من الدول الأعضاء من خفض النفقات الادارية للمنظمة . وأضاف ان الأمين العام أشار في الفقرة ١٢ من التصدير للميزانية البرنامجية المقترحة أن نسبة صافي النمو الاجمالي في الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين القادمة بالمقارنة مع النمو الحالي هي ١٣٫٦٧ في المائة . وقال ان اللجنة الاستشارية ذكرت في الفقرة ٢٨-١ من تقريرها أن المبلغ المطلوب للباب ٢٨ يزيد بنسبة ١٥٫٨ في المائة على الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٨ - وتابع كلامه فقال ان وفده يقترح رسميا تخفيض نمو الموارد المخصصة للباب ٢٨ الى مستوى الميزانية ككل - أي بنسبة ١٣٫٦٧ في المائة - وهذا يعني اجراء تخفيض آخر قدره مليونا دولار تقريبا بالاضافة الى التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية . وأضاف انه يمكن اجراء التخفيضات الاضافية بسهولة في مجالات مثل اعادة التصنيف المقترحة ، والوظائف الجديدة المطلوبة ، والسفر والاقامة ، والاتصالات ، والمساعدة المؤقتة . واختتم كلامه فقال ان ادارة شؤون الادارة والمالية والتنظيم أقدر منه على أن ترشد بدقة الى المواضع التي يمكن فيها اجراء مزيد من الاقتصاد .

٩ - السيد محمد (نيجيريا) : قال انه في حين يقدر الجهود الرامية الى الحد من التبذير في الأمانة العامة لا يحبذ خفض النفقات بالقدر الذي يحد من قدرة المنظمة على أداء وظائفها . وأضاف انه لا يزال غير راض عن الأسباب التي ساقتها اللجنة الاستشارية للقيام على ذلك النحو من الشدة بتقليم التقديرات المخصصة للمكالمات الهاتفية البعيدة المدى : اذ ينبغي على الأمم المتحدة أن تبقى على اتصال دائم مع عدد كبير من الهيئات التابعة لها ومع المؤسسات الأخرى خارج نيويورك . وقال انه يأمل في أن يتمكن رئيس اللجنة الاستشارية من توضيح العلاقة الدقيقة بين التخفيضات المقترحة (الواردة بالتفصيل في الفقرة ٢٨-٥٩ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) وبين لب الميزانية .

١٠ - السيد لحلو (المغرب) : قال مشيرا الى الفقرة ٢٨ - ٥٥ من تقرير اللجنة الاستشارية انه مندهش لأن الأمانة العامة قد بالغت في التقديرات المتصلة بايجارات الهاتف وبالبريد ، مما بدا وكأنه محاولة لمساومة اللجنة الاستشارية من شأنها أن تدعو للأسف .

١١ - وأضاف ان وفده يؤيد الاقتراح السوفياتي ، رغم غموضه نوعا ما ، من حيث أنه يهدف الى مزيد من التخفيض في النفقات . وقال ان الأمم المتحدة ينتابها شبح أمانة عامة تضخمت بغير حد وينبغي اعادتها الى الحجم الطبيعي ، ومع ذلك ، فالاقتراح السوفياتي ، بالصيغة المقدم بها ، ليس منطقيا جدا . وتساءل كيف يمكن توفير مليوني دولار اضافيين اذا كانت الأمانة العامة قد بذلت بالفعل كل ما بوسعها للاقتصاد ؟ وقال ان هذا الرقم يبدو تعسفيا تماما .

١٢ — السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية تناولت مسألة المكالمات الهاتفية البعيدة المدى في الفقرة ١٧ من الفصل الأول ، وفي الفقرتين ٢٨-٥٨ و ٢٨-٥٩ من تقريرها . وأضاف ان التقديرات المتعلقة بالمكالمات الهاتفية البعيدة المدى كانت تدرج أصلا تحت بند ادارة الخدمات العامة ، لكنها اعتبارا من ميزانية ١٩٨٢ — ١٩٨٣ فصاعدا ، ستدرج تحت بنود الوحدات التنظيمية في المقر . وأضاف ان اللجنة قد ناقشت المسألة مع الأمين العام المساعد للخدمات العامة الذى أكد وجود صعوبات في مراقبة المكالمات الهاتفية البعيدة المدى . ووفقا لما ذكره الأمين العام المساعد ، فان توزيع تكاليف هذه المكالمات الهاتفية على الوحدات التنظيمية من شأنه أن يسهل تحديد المجالات التي يكون الانفاق فيها مفرطا . وأضاف انه قد أشار أيضا الى أن تقديرات الفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ بالنسبة لمختلف الوحدات في المقر تم اعدادها على أساس ما جرت عليه العادة قبل استحداث واستخدام الآليات الحالية للمراقبة ولذلك فقد بدا للجنة الاستشارية أن ثمة احتمالا أن يكون اجراء بعض التخفيضات ، في حدود ٧٦ ٨٠٠ دولار ، ممكنا .

١٣ — السيد بيغن (مدير شعبة الميزانية) : قال ان الأمانة العامة لم تبالغ في التقديرات المتصلة بايجارات الهاتف والبريد ، وان الأمر لا يعدو خطأ في الحسابات الأولية . وأضاف ان العادة جرت على أن يصدر تصويب ، ولكن في الحالة الراهنة تقرر أن يترك للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وضع الأمر في اطاره الصحيح ، ولم تكن هناك بالتأكيد أية محاولة للمساومة مع اللجنة الاستشارية .

١٤ — السيد دي بياتين (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم): قال ، مشيرا الى الاقتراح السوفياتي ، انه يلزم قدر أكبر من التفهم بالنسبة لمكونات الباب ٢٨ وبالنسبة للطريقة التي يتم بها اعداد الميزانية . وأضاف انه يجب ألا يغيب عن الأذهان انها ميزانية برنامجية وأن الحسابات ذات الصلة تقوم على هذا الأساس . وقال انه ليس مما يساعد بوجه خاص أن يفرض تخفيض عام للتقدير المتعلق بالباب ٢٨ ، وان الادارة تمارس بالفعل مراقبة صارمة على أمورها المالية فضلا عن الأمور المالية للأمم المتحدة ككل . واختتم كلامه بقوله انه اذا تقدم الوفد السوفياتي باقتراحات محددة فيما يتعلق بالتخفيضات ، سيكون في الامكان تقديم ايضاحات بالنسبة للمبالغ المطلوبة .

١٥ — السيد بايندورب (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ان وفده يود أن يعرف ما اذا كان قد تم استخلاص أية نتائج حتى الآن بشأن الوفورات المحتمل تحقيقها من فرض رقابة أكثر فاعلية على المكالمات الهاتفية البعيدة المدى . وأضاف ان المشكلة هي من النوع الذى تواجهه أية حكومة كبيرة ذات هيئة عامة ، لكن من الممكن حلها عن طريق الادارة الفعالة . واختتم كلامه بقوله ان وفده على ثقة من أن الادارة ستتناول المسألة بجدية .

١٦ - السيد بيغدن (مدير شعبة الميزانية) : قال انه ليس في الامكان بعد تقدير الوفورات التي ستتحقق نتيجة لتنفيذ تدابير الرقابة الصارمة . وأضاف انه خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٨١ ، لم تحدث سوى زيادة طفيفة في الرسوم الهاتفية ، على أساس السعر العالمي للدولار ، رغم ازدياد المعدلات . وهكذا يبدو أن رؤساء الادارات متجاوبون تماما .

١٧ - السيد بال (الهند) : قال ان الملاحظات التي أبداها وكيل الأمين العام بشأن الاقتراح السوفياتي محيرة ، نظرا لعدم وجود برامج في الباب ٢٨ من الميزانية ، وأضاف ان التخفيض الشامل هو النوع الوحيد الممكن .

١٨ - السيد ديباتين (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم) : قال انه في حين لا توجد فعلا أية برامج تحت ذلك الباب ، فقد وضعت الميزانية بأكملها على أساس البرامج ، ولا توجد ميزانية مستقلة للادارة والمالية والتنظيم . وفي بعض المجالات ، مثل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، يوجد ناتج ظاهر للعيان ، وهذا لا ينطبق على مجال الادارة ورغم ذلك يتحتم أن تراعي الميزانية ، توفير الخدمات وينبغي على اللجنة أن تنظر في الخدمات الموفرة ثم تقرر ما اذا كان يمكن انجاز نفس العمل بموارد أقل .

١٩ - وتابع كلامه فقال انه يشارك ما أبدى من قلق ازاء تكاليف الاتصالات ، وقد بذلت جهود مضنية لتنفيذ رقابة فعالة . ورغم أنه صحيح أن الموظفين لا يراعون دائما الحصافة اللازمة في استخدام الهاتف ، فانه لا يمكن بالتأكيد الغاء المكالمات الهاتفية البعيدة المدى كلية . وتجدر الاشارة الى أن الأمم المتحدة منظمة عالمية تحتاج الى اتصالات سريعة . والمشكلة لا تقبل حلا من الحلول السهلة .

٢٠ - السيد محمد (نيجيريا) : قال انه في ضوء الايضاحات المقدمة من رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومن الأمانة العامة يستطيع وفده قبول التقدير المتعلق بالمكالمات الهاتفية الذي أوصت به اللجنة الاستشارية .

٢١ - السيد بابندورب (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ، مشيرا الى الفقرة ٢٨ - ١٧ من التقرير ، انه مسرور لعدم طلب أموال من أجل خبراء استشاريين لادارة الشؤون المالية . وأضاف انه من المخيب للآمال أن العمل فيما يتعلق باعداد الكتيب المالي لن يتم قبل نهاية عام ١٩٨٢ . وقال ان اللجنة الخامسة كانت قد أكدت في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة فائدة مثل هذا الكتيب وتوقعها أنه سيمكن من تحقيق وفورات . وأعرب عن ثقته في أنه سيجرى تعجيل العمل فيما يتعلق باعداد الكتيب .

٢٢ - السيد رويداس (الأمين العام المساعد للشؤون المالية) : قال ان الكتيب المالي سيكون جاهزا فعلا في أوائل عام ١٩٨٢ .

٢٣ — السيد كمال (باكستان) : قال ، مشيرا الى الفقرة ٢٨—١٣ من الوثيقة A/36/7 ، ان وفده مسرور لأن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على اعادة تصنيف وظيفتين من الفئة الفنية في مكتب الأمين العام المساعد للشؤون المالية ولكنه تساءل عن سبب رفض اعادة التصنيف المقترحة لوظيفتين من فئة الخدمات العامة .

٢٤ — السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه واثق من أن ممثل باكستان يعرف تمام المعرفة الأساس المنطقي الذى بنت عليه اللجنة الاستشارية قرارها بشأن هذه المسألة .

٢٥ — السيد بالاماريشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه يود أن يعلم كيف عزم الرئيس على تسوية المسألة التي أثارها الوفد السوفياتي وذلك قبل مضي اللجنة في نظرها للباب ٢ — ٨ . وأضاف انه كان قد ذكر قبلا المجالات التي يمكن اجراء تخفيضات فيها . واذا لزم اعطاء أرقام دقيقة لكل باب فرعي ، فان وفده سيقدمها في الوقت المناسب . وفي حالة معارضة الأمانة العامة للتخفيضات المقترحة ، ينبغي عليها تقديم رد مفصل . وأضاف ان الملاحظات التي أبداها ممثل المغرب محيرة نوعا ما ، ومن الصعب معرفة ما اذا كان يؤيد الاقتراح السوفياتي أم لا .

٢٦ — وتابع كلامه فقال انه من اللازم ، وفقا للمبادئ العامة التي ذكرها الأمين العام في التصدير وللبيانات التي أدلت بها وفود كثيرة ، تخفيض التكاليف الادارية الاجمالية وتوجيه الموارد الموفرة تبعا لذلك الى الأنشطة المضطلع بها في المجالين الاقتصادى والاجتماعي . وأضاف ان هذا هو السبب الذى حدا بوفده الى اقتراح تخفيض قدره مليونا دولار تقريبا ، بالاضافة الى التخفيض الذى أوصت به اللجنة الاستشارية ، وذلك في التقدير المتعلق بالباب ٢٨ . واختتم كلامه فقال ان وفده يحتاج الى مزيد من الوقت ليعين ، على وجه التحديد ، المواضع التي يمكن فيها اجراء تخفيض في التقديرات المتعلقة بمختلف الأبواب الفرعية للباب ٢٨ ، ولكن المهم هو أن تأخذ اللجنة باقتراحه .

٢٧ — الرئيس : قال انه سيجرى اتخاذ قرار بشأن الباب ككل ، على الرغم من اقتراحه أن تقوم اللجنة بالنظر في مختلف الأبواب الفرعية للباب ٢٨ كلا على حده . وأضاف انه ، فضلا عن ذلك ، وافق على عدم اتخاذ قرار بشأن الباب حتى جلسة لاحقة بغية تلبية رغبات الوفد السوفياتي وسيكون في الامكان الأخذ بالاقتراح السوفياتي عندئذ .

٢٨ — السيد كمال (باكستان) قال ان اقتراح الممثل السوفياتي ، ان كان قد فهمه على النحو الصحيح ، رهن برد الأمانة العامة . وأضاف أن وفده سيقدر قيام الأمانة العامة ، عند تقديمها ذلك الرد ، بابداء مزيد من الايضاحات بشأن الافتراضات المتعلقة بأسعار الصرف . واختتم كلامه فقال ان تقديرات الميزانية ينبغي أن تعكس أية وفورات يمكن أن تتحقق نتيجة لحدوث تغيرات ايجابية في أسعار الصرف .

٢٩ ــ السيد ديباتين (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم) : قال ان نمو الموارد للباب ٢٨ ، كما يبينه الجدول ٢٨ــ١ في الميزانية البرنامجية ، هو ناقص ٢ر٠ في المائة . ومن ثم فان الزيادة في الاحتياجات الصافية ترجع الى التضخم الذى من المتوقع أن يختلف حسب مكان حدوث الانفاق . وأضاف ان أثر التضخم تحت الباب ٢٢ ، مثلا ، أقل بكثير منه تحت الباب ٢٨ ، لأن الجزء الأكبر من انفاق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث يحدث في جنيف .

٣٠ ــ السيد بالاماروشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه راض عن الاجراءات التي أوجزها الرئيس ، أما فيما يتعلق بملاحظات وكيل الأمين العام بشأن التضخم ، فلم يكن وفده يفكر في التضخم عندما صاغ اقتراحه . وتابع كلامه فقال ان مبلغ ٥ر٢٨ مليون دولار ، من أصل الزيادة الاجمالية البالغة ٨ر٣٨ مليون دولار ، ويتبقى مبلغ آخر قدره ١٠ ملايين دولار ليست له صلة بتلك الظاهرة . وهذا يشكل مجالا لاجراء تخفيضات .

٣١ ــ السيد محمد (نيجيريا) : قال ان وفده ، كما ذكر في المناقشة العامة بشأن الميزانية البرنامجية ، لا يؤيد مبدأ النمو الصفرى في الميزانية . وأضاف انه من غير المنصف أن تطالب الأمانة العامة ، التي قدمت فعلا ميزانية ذات نمو صفرى ، بقبول تخفيض شامل آخر قدره مليونا دولار . وقال انه ينبغي أن يحدد الوفد السوفياتي ما يعتبره غير مبرر من طلبات الأمين العام ، مع ذكر الأسباب التي دعته الى أن يعتقد ذلك ، كي يتسنى للجنة اتخاذ قرار على أساس الالمام بالموضوع . وأنهى كلامه بقوله انه غني عن الذكر أن وفده لا يعارض الغاء المصروفات التي هي فعلا غير معقولة .

٣٢ ــ السيد بالاماروشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : لاحظ أن اقتراح الوظائف المقدم من الأمين العام تحت الباب ٢٨ ج يتضمن تسع وظائف زيادة على ملاك الموظفين المأذون به للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ ، وقال ان مثل هذا الطلب هو بالتحديد الذى يحتاج الى تخفيض ، نظرا لأن ادارة شؤون الموظفين تقدم دعما اداريا شاملا .

٣٣ ــ السيد بابندورب (الولايات المتحدة الأمريكية) : أكد مرة أخرى معارضة وفده لتوفير المساعدة لمجلس ادارة المدرسة الدولية التابعة للأمم المتحدة تحت الباب ٢٨ جيم .

٣٤ ــ السيد الصفطي (مصر) : قال ، مشيرا الى الباب ٢٨ دال ، ان اقتراح اعادة تصنيف عدد من الوظائف في دائرة الأمن والسلامة لم يوضع في الاطار الصحيح وأن الأسباب المقدمة لدعمه ليست مقنعة . وأضاف ان وفده يرى أن الاجراءات الأمنية في مقر الأمم المتحدة غير كافية وانه لا يرى من الملائم مكافأة الذين لا يحسنون القيام بعملهم برفع مستوى وظائفهم .

٣٥ ــ وقال ان الطلب المتعلق بالعمل الاضافي بدائرة ادارة المباني ليس له ما يبرره ، خاصة في ضوء النوعية السيئة للخدمات المقدمة . وأضاف ان أماكن المرأب في المقر غير كافية وساعات الأذن في كثير من غرف الاجتماعات في حاجة الى اصلاح ، وهذان مجرد مثالين فقط .

٣٦ - السيد كوياما (اليابان) : لاحظ أن التقدير المتعلق بالباب الفرعي دال يمثل أكبر تقدير يتعلق بباب فرعي تحت الباب ٢٨ وانه لا يتضمن فقط البرامج التي تضطلع بها ادارة الخدمات العامة ، بل أيضا الخدمات المشتركة غير الموزعة على البرامج كلا على حدة . وأضاف ان المخصص لهذه الأخيرة هو في الواقع ،حوالي ٦٥ في المائة من مجموع التقدير . وتابع كلامه فقال انه ، بالنظر الى أن ايجار الأماكن وصيانتها يمثل أكبر وجه للانفاق فيما يتعلق بالخدمات المشتركة فمن المؤسف أن الأمين العام لم يدرج في تقديره التكاليف الاضافية المحتملة لتوحيد الحيز المكاني للمكاتب المستأجرة. وقال ان وفده يتطلع الى تقرير اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للأمانة العامة والتي تقوم بمعالجة هذه المسألة .

٣٧ - وأشار الى أن تكاليف المكالمات الهاتفية البعيدة المدى لن يتحملها الباب ٢٨ دال بعد الآن وأعرب عن أمله في أن يكون من شأن الترتيبات الجديدة المقترحة من الأمين العام والمدعمة بتدابير تكميلية فعالة في وحدات الأمانة العامة المعنية ، أن تمكن من مراقبة الانفاق على هذه المكالمات الهاتفية .

٣٨ - وتابع كلامه ، مشيرا الى اقتراح الأمين العام المتعلق بايجار خط اضافي ناقل للصوت/ البيانات بين نيويورك وجنيف ، فقال انه يتفق مع اللجنة الاستشارية في أن هناك حاجة الى تحليل مفصل لاستعمال الخط القائم والى اجراء دراسة تكاليف فوائد لمزايا ايجار الخط الجديد .

٣٩ - واختتم كلامه فقال انه استفسر ، فيما يتعلق بالمرافق العامة ، عن حالة ما يسمى بدراسة حفظ الطاقة .

٤٠ - السيد بونك (يوغوسلافيا) : طلب معلومات عن جدوى وتكاليف اقامة أجهزة لمراقبة استخدام الهاتف من أجل المكالمات بعيدة المدى .

٤١ - السيد كمال (باكستان) : أشار الى أن ممثلي الأمين العام أبلغوا اللجنة الاستشارية أنه قد بولغ في تقديرات الميزانية في التسوية للأساس المعاد تقييمه فيما يتعلق بالكهرباء ، وانه ينبغي ، تبعا لذلك ، تخفيض مبلغ اعادة التقييم الوارد في الجدول ٢٨ دال -٢٠ ، الى ٤ر١ مليون دولار . وأشار أيضا الى أن أسعار خدمات المرافق العامة في مدينة نيويورك زادت بنسبة ٣٣ في المائة في أوائل عام ١٩٨١ وانه يرى من غير المحتمل ، ولما يمضي على هذه الزيادة الكبيرة الا فترة وجيزة ، حصول زيادات أخرى في السنة التالية أو السنتين التاليتين . واختتم كلامه فقال انه ينبغي وضع هذه الحقيقة في الاعتبار عند حساب كامل التضخم بالنسبة للمرافق العامة .

٤٢ - السيد تيمبريل (الأمين العام المساعد للخدمات العامة) : أعرب عن عميق أسفه لخيبة أمل الممثل المصرى فيما يتعلق بالاجراءات الأمنية . وقال انه ، مع عدم استطاعته انكار حدوث سرقة للسيارات من المرأب ، من الممكن أن يعزو ذلك ليس الى نقص في الاجراءات الأمنية بل الى نقص في حيّز المرأب ، مما أدى الى اضطرار السائقين في أغلب الأحيان الى ترك مفاتيح الاشعال في سياراتهم . وأضاف أنه ما أن تتم أعمال البناء حتى تخف حدة هذه الحالة نوعا ما بسبب توفر ما بين ١٠٠ و ١٢٥ مكان اضافي . وقال ان الحلول الأخرى التي جرت تجربتها في هذه الأثناء ، بما في ذلك تكليف موظف مختص بايقاف السيارات في الموقف المعد لها ، لم تلق أى قبول من الوفود . وقال انه جد آسف لسرقة السيارات ، ولكن الواقع أنه لا يوجد من موظفي الأمن ما يكفي لمراقبة كل سيارة . وتابع كلامه فقال انه بالنسبة للقنابل ، كانت هناك بعض التهديدات ، ولكن لم يحدث أى انفجار ، فعلا . وقد تم في الآونة الأخيرة اتخاذ اجراءات أمنية أكثر صرامة لتحرى الزائرين ، بما في ذلك استخدام معدات شبيهة بالمعدات المقامة في المطارات . وأضاف انه ما من محاولة الا وبذلت خلال فترة العام ونصف العام الأخيرة لرفع مستوى قوة الأمن عن طريق برامج التدريب والتزويد بالمعدات الخاصة . وقال انه يعتقد أن دائرة الأمن والسلامة تقوم بعملها بالقدر الذى يمكن توقعه من الجودة في هذه الظروف ، ولو أنه لا يزال هناك مجال لاجراء تحسينات .

٤٣ - وأشار ، فيما يتعلق بدائرة المباني ، الى أنها ليست مسؤولة عن المرأب ولا عن ساعات الأذن . وفيما يتعلق بساعات الأذن يجرى بذل كل جهد ممكن لضمان تنفيذ اجراءات الصيانة بعناية ورغم ذلك فيحتمل ألا تكون كافة غرف الاجتماعات قد فحصت . ويرجع العمل الاضافي ، الى حد كبير ، الى الحاجة لتنفيذ الصيانة في أوقات لا تتعارض مع سير الأعمال العادية للمنظمة دون تعطيل .

٤٤ - وأضاف ان مسألة توحيد الحيّز المكاني المستأجر للمكاتب ما زالت تنظر فيها لجنة يرأسها وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم . وأعرب عن الأمل في أن تتمكن من انجاز عملها في الأسبوع التالي وتقدم تقريرها تبعا لذلك . أما عن تدابير حفظ الطاقة فالاعتماد المطلوب في الميزانية البرنامجية المقترحة هو لانجاز تنفيذ التوصيات المقدمة من الخبير الاستشارى لحفظ الطاقة . وسيتوفر مزيد من التحسينات لدى القيام في عام ١٩٨٢ بانشاء وتشغيل نظام يعتمد على الحاسب الالكتروني لمراقبة درجة الحرارة وتيار الهواء .

٤٥ - وقال ردا على السؤال الذى طرحه ممثل باكستان انه فهم ان اللجنة الاستشارية وافقت على التقدير المقدّم من الأمين العام والذى أخذ جميع العوامل التي ذكرت في الحسبان .

٤٦ - واختتم كلمته قائلا انه توجد فعلا معدات من النوع الذى أشار اليه ممثل يوغوسلافيا ولكن سبق أن تقرر منذ بضع سنوات عدم تركيبها لأن التكاليف باهظة ، تبلغ عدة ملايين من الدولارات .

٤٧ - السيد بابندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : سأل عما اذا كانت لدى الأمين العام المساعد أية تعليقات يريد أن يبديها بشأن الوثيقة المتعلقة بالاجراءات الأمنية الخاصة .

٤٨ - الرئيس : أوضح أن تلك الوثيقة ليست معروضة حاليا على اللجنة الخامسة لأن اللجنة الاستشارية مازالت تنظر فيها . ولذلك اقترح أن ينظر فيها في مرحلة لاحقة .

٤٩ - السيد كوياما (اليابان) : قال ان وفده يعلّق أهمية كبيرة على الخدمات الادارية في منظومة الأمم المتحدة وأنه مقتنع بأن دائرة التنظيم الادارى لها دور مفيد تقوم به ، ولذلك رحّب بالبيانات التي أدلى بها مدير دائرة التنظيم الادارى في مختلف المحافل حيث قال ان الجهود ستركّز في عدد محدود من المجالات . وأضاف ان من الأشياء القيّمة في هذا الصدد توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٣ من الوثيقة A/36/7/Add.3 وكذلك الملاحظات الواردة في الفصل الخامس من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/36/296) . ومن المفهوم لماذا تمثل معارضة الوحدات التنظيمية في الأمانة العامة لقبول توصيات دائرة التنظيم الادارى مصدر احباط . وثمة حاجة بالتأكيد لتحسين المتابعة وينبغي أن يعرض على اللجنة الاستشارية أى نزاع يتعلق بالتنفيذ . كما ينبغي أن توجد علاقة أوثق بين دائرة التنظيم الادارى وشعبة المراجعة الداخلية للحسابات . وينبغي أن ينعكس في اقتراحات الميزانية اللاحقة مدى متابعة توصيات دائرة التنظيم الادارى . وقال ان وفده ، في هذا الصدد ، يؤيد كامل التأييد التوصية الواردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية .

٥٠ - وأضاف ان أى دراسة لطرق تعزيز وظائف دائرة التنظيم الادارى ينبغي أن تأخذ في الحسبان ضرورة ضمان التوازن بين وظائفها الطويلة الأجل ووظائفها الاستثنائية القصيرة الأجل . وقال ان وفده يؤيد في هذا الصدد توصية وحدة التفتيش المشتركة بقضاء ثلثي الوقت المتاح على الأقل في أداء الوظائف الطويلة الأجل (A/36/296 ، التوصية ٢) . وقد اتخذت اللجنة الاستشارية نهجا مماثلا . واختتم كلمته قائلا انه يجدر النظر بجدية في عدد من النقاط الهامة الأخرى التي أثارتها وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق ، مثلا ، بمسألة تدريب موظفي الخدمات التنظيمية وانشاء وحدات للخدمات التنظيمية في المنظومة كلها .

٥١ - السيد محمد (نيجيريا) : سأل عن سبب طلب الأمين العام زيادة المخصصات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين لدائرة التنظيم الادارى . وأعرب عن رأيه الذى مؤداه أنه كان من الأنسب تخفيضها ، وتساءل عن رأى اللجنة الاستشارية بشأن هذا الموضوع .

٥٢ - السيد ديباتين (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم) : أوضح أن الزيادة ترجع فقط الى اعادة تقييم أساس الموارد للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ والى التضخم المسقط . وأضاف ان الأتعاب المتعلقة بخدمات الخبراء الاستشاريين زادت زيادة كبيرة . ولم تطلب أية زيادة في هذه الخدمات بالقيمة الحقيقية .

(السيد ديباتيـــن)

٥٣ - وقال ان دائرة التنظيم الادارى ، كما يدرك الأعضاء ، ليست مجرد أداة للادارة ولكنهـــا تتمتع بما يلزم من الاستقلال لتقديم توصيات محايدة الى الأمين العام. ومن الواضح أن الادارة لا توافق في بعض الأحيان على تلك التوصيات . وأضاف انه يتعين عليه في هذه الحالة أن يوفّق بين وجهـات النظر المختلفة من أجل الوصول الى أفضل حل ممكن ؛ وتحقق الجهود التي تبذل في هذا الصدد نجاحا مطردا . وقال ان التوجيه الجديد المتعلق بالمشاريع لدائرة التنظيم الادارى سيناقـش ، بالطبع ، بمزيد من التفصيل في مرحلة لاحقة . وأضاف ان هذه الدائرة بطبيعتها يجب أن يكـون موظفوها على درجة عالية من الكفاءة ولذلك يلزم أن توفّر لها وظائف من مستوى متقدم نظرا لطبيعـة الوظائف التي تضطلع بها ونوعية العمل الذى تقوم به . واسترعى انتباه اللجنة بوجه خاص الى ما طلبه الأمين العام من رفع مستوى وظيفة من رتبة ف ـ ٥ الى رتبة مد ـ ١ .

٥٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنـــة الاستشارية نظرت في مبلغ ١٠٧٣٠٠ دولار المطلوب لخدمات الخبراء الاستشاريين ، وهذا المبلـغ سيوفر حوالي ١٣ شهر عمل من خدمات الخبراء الاستشاريين في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وأضـاف ان اللجنة اقتنعت بأن برنامج عمل دائرة التنظيم الادارى يستلزم مثل هذا الاعتماد . ومن الضـرورى لتلبية طلبات الجمعية العامة والأمين العام الاستعانة بالخبرة الخارجية من وقت لآخر . ويجـب ألا يغيب عن الأذهان أن لدى دائرة التنظيم الادارى ١١ وظيفة فقط من الفئة الفنية بما فـي ذلـك وظيفة المدير .

٥٥ - السيد بابندروب (الولايات المتحدة الامريكية) : أشار الى الايضاح المقدّم من وكيل الأميـن العام فيما يتعلق بزيادة التقديرات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وقال انه لا يمكن أن تقابل كـل زيادة في الأسعار بزيادة في الموارد . بل على النقيض ينبغي ايجاد الخدمات التي تتفق مـع الموارد المتاحة . وعن اعادة التصنيف المطلوبة قال ان وفده ، الذى مازال مهتما بزحف الدرجـات ، لا يؤمن بأن الرتبة العليا تعني بالضرورة أداء عالي الجودة . وأضاف ان كل اعادة تصنيف يجـب أن يكون لها ما يبررها تماما .

٥٦ - السيد ديباتين (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم) : قال انه لا يمكـن تجاهل ارتفاع أتعاب الخبراء الاستشاريين . وينبغي أن تحذر اللجنة من الاقتصاد فيما يتعلـق بخدمات الخبراء الاستشاريين ما لم تكن مستعدة لتقبل نتائج رديئة . وأضاف أن اللجنة الاستشارية تشارك الأمين العام رأيه الذى مؤداه أن خدمات الخبراء الاستشاريين لازمة للادارة الحديثة . وقال انه يرى أن اعادة التصنيف المطلوبة في دائرة التنظيم الادارى لها ما يبررها تماما . وفي حين أعرب عن اتفاقية مع ممثل الولايات المتحدة في أنه لا توجد بالضرورة صلة مباشرة بين الرتبة والأداء ، قـال انـه يجب ألا يغيب عن الأذهان ان الموظفين الذين يعتقدون أن رتبهم غير مناسبة للخدمـات المتوقعة منهم يتعرضون للاحساس بخيبة الأمل ويتركون المنظمة .

٥٧ - السيد بيدرسن (كندا) : قال ، مشيرا الى الباب ٢٨ واو ، انه وفقا للفقرة ٢٨ - ٧٢ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/36/7) ، لا يبدو أن هناك ايضاحا كافيا فيما يتعلق بالمجموعة الشاملة لبرامج المراجعة وكيفية تناسبها مع الموارد والبرامج الأخرى الجارية والمخططة .

٥٨ - السيد بيرسون (بلجيكا) : قال ، بالاشارة الى الباب ٢٨ زاى ، ان لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي طلبا بالاجماع ، لدى النظر في أعمال المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات والأنشطة المتصلة بها ، أن تقوم لجنة التنسيق الادارية باستعراض القرار الذى اتخذته في الآونة الأخيرة بشأن ذلك المجلس . ولذلك فان التقدير المقدّم من الأمين العام مؤقت . وأضاف انه في حالة تقديم تقدير منقّح ، نتيجة لقرار لجنة التنسيق الادارية ، سيتعين على وفده أن ينظر فيه بمنتهى الحذر في ضوء القرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي بالاجماع .

٥٩ - السيد ديباتين (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم) : قال ان ما حدث من تطورات في لجنة التنسيق الادارية ، التي كان من المقرر أن تجتمع في الأسبوع القادم ، وفي المجلس الاقتصادى والاجتماعي سيؤخذ بالتأكيد في كامل الاعتبار وستبذل عناية شديدة لدى اعداد التقديرات المنقحة .

٦٠ - وقال انه فيما يتعلق بالمجموعة الشاملة لبرامج المراجعة سيجرى البحث اللازم لتقديم رد أكثر تفضيلا ، ولكنه يستطيع أن يؤكد لممثل كندا أن تصميم المجموعة سيتم بعناية لتتناسب مع الموارد والبرامج الأخرى ولتلافي أى ازدواج . وأضاف انه لا توجد نيّة لاقتناء أى شئ لا يؤدى فعلا الى زيادة فعالية الادارة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠